جهة مراكش أسفي
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵟⴰⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⵎⴰⵙ
Région Marrakech Safi

LERMA
مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية
laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⴷ ⵜⵉⵙⵏⴰⵙⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⴰⵎⵓⵔⵉⵏ - ⵎⵔⵓⴽⵓⵛ
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

أعمال الملتقى الجهوي للبحث والابتكار بجهة مراكش أسفي

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

متنوعات مهداة إلى الأستاذ
الدكتور أحمد زروال

تنسيق:

عبد الجليل الكريفة
ميلود وشالة
محمد الأكلع
طارق العرفي

2025

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

La géographie appliquée au service du développement territorial dans la région de Marrakech-Safi : défis et opportunités

جهة مراكش أسفي
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵟⴰⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⵎⴰⵙ
Région Marrakech Safi

LERMA
مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية
laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⴷ ⵜⵉⵙⵏⴰⵙⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⴰⵎⵓⵔⵉⵏ - ⵎⵔⵓⴽⵓⵛ
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

Actes du Colloque régional de la recherche et de l'innovation de la région Marrakech-Safi:

La géographie appliquée au service du développement territorial dans la région de Marrakech-Safi : défis et opportunités

Mélanges en l'honneur du professeur
Dr. Ahmed ZAROUAL

Coordination:

Abdeljalil Lokrifa
Miloud Ouchala
Mohammed El Aklaa
Tarik El Orfi

2025

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية
بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

جهة مراكش أسفي
ⵜⴰⵖⵍⴰⵜ ⵎⵔⴰⴽⵛ ⴰⵡⵙⵙ
Région Marrakech Safi

LERMA
مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية
laboratoire des Études sur les Ressources, Mobilité et Attractivité

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech
MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية
بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

متنوعات مهداة إلى الأستاذ
أحمد زروال

تنسيق:

عبد الجليل الكريفة - محمد الاكلع

ميلود وشالة - طارق العرفي

2025

محفوظة جميع الحقوق
©Copyright

الجغرافية التطبيقية في خدمة التنمية الترابية بجهة مراكش أسفي: التحديات والفرص

تنسيـــــــــق : عبد الجليل الكريفة - محمد الاكلع - ميلود وشالة - طارق العرفي

منـشـــــورات : مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة القاضي عياض، مراكش.

الإيداع القانوني : 2025MO2439

ردمـــــــــك : 978-9920-620-15-4

الطـبـعـة الأولى : 2025

تصميـم الغـلاف: طارق العرفي، ميلود وشالة

الطباعة والإخراج الفني : دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

10 شارع العلويين رقم *3*، حسان – الرباط
الهاتف : *83 75 20 37 05* - **الفاكس :** *89 75 20 37 05*
E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

اللجنة العلمية

- **الكريفة عبد الجليل** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **الأكلع محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **بوجروف سعيد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **وادريم مصطفى** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية)
- **المباركي حسن** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **بنعلي عبد الرحيم** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **احمد محيي الدين ملين** (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، القنيطرة)
- **حسني المصطفى** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **هلال عبد المجيد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **منسوم محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **يحيوي عبد العزيز** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **ايت حسو محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **بلفقيه عبد الصادق** (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، القنيطرة)
- **الغاشي محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال)
- **بوخروق محمد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **ظريف جواد** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **حافيظ عبد** اللطيف (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال)
- **عربي صفاء** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **حسني خالد** (المدرسة العليا للتكنولوجيا، الصويرة)
- **العيسي حنان** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **متوكل عبد العالي** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **طارق العرفي** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **وشالة ميلود** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)
- **عكاشة عبد المنعم** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش)

أحمد زروال أستاذ سابق بشعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض بمراكش، ولد في فاتح يناير سنة 1954 بالعطاوية قلعة السراغنة، حاصل على دبلوم الدراسات العليا في الآداب سنة 1987 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، وعلى شهادة التأهيل الجامعي سنة 2015. تتمحور أبحاثه حول الجغرافية الطبيعية عامة وبالخصوص ديناميات الأوساط الطبيعية الجبلية ومشاكل الإعداد والتنمية.

الفهـــرس

كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض - مراكش

الأستاذ عبد الجليل الكريفة

كلمة السيد مدير مختبر الدراسات حول الموارد، الحركية والجاذبية(LERMA) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض - مراكش

الأستاذ سعيد بوجروف

كلمة اللجنة المنسقة

الأستاذ محمد الأكلع

القسم الأول: الحكامة المائية في بعدها الجهوي بين متطلبات التنمية ورهانات الاستثمار.

ندرة الموارد المائية وديناميةالمجالات الزراعية بالمجالات الجافة حالة الحيز الترابي لسيدي المختار بإقليم شيشاوة 19

محمد بادلة

الموارد المائية وإشكالية الندرة في حوض أسيف المال: دراسة عند الحاشية الشمالية الغربية لأطلس مراكش 33

معاذ منصوري، عمر بومنير

الحكامة المائية بمنطقة السراغنة: من أجل تدبير مستدام للموارد المائية في ظل الندرة.....45

عبد الصمد الزو

غراسة الزيتون بجهة مراكش اسفي: آثار التغيرات المناخية ورهانات الاستدامة (حالة إقليم قلعة السراغنة).....59

فاطمة الزهراء بوعلالة

الصرف الصحي بدير أطلس مراكش، طريقة تصريف عشوائية تهدد مستقبل بيئة وجودة الموارد المائية "نموذج جماعتي أميزميز وتحناوت" 71

نادية قاسي ، مصطفى وادريم ، كمال حالي

القسم الثاني: تأهيل النظم البيئية الجهوية وتثمين الموارد الترابية.

تثمين سلسلة إنتاج الزيتون بجهة مراكش آسفي: التحديات وتدخلات الفاعليين إقليم قلعة السراغنة نموذجا.....83

توفيق عدية، عبد الصادق بلفقيه

السياحة الجبلية بجماعة ويركان، الفرص والتحديات.....99

رضوان الغالمي، ثرية بوحفاض، إبراهيم التركي

الاستغلال الزراعي للدرجات النهرية السفلى بواد القصب وأساليب الحماية (هضاب شياضمة-حاحا).....113

عبد القادر النايري، مصطفى وادريم ، رشيدة المرابط ، الزهرة زيكة

أدوار وتحديات القادة التربويون لترسيخ الوعي المائي بمؤسسات الثانوي التأهيلي بمديرية آسفي. 125

محمد كلاد، عبد العزيز حمدي

أزمة التدبير الجماعي للموارد في المجالات الجبلية: بين التراجع وإشكالية استدامة المشترك "حالة أودية الزات وأوريكا" 139

سعيد ابناي

هشاشة الأوساط الطبيعية: مشاكل الإعداد وأسس التنمية المستدامة بحوض إمريغة "بالسفح الشمالي لأطلس مراكش"151

يونس ايت حمو، سعيدة أمني، أحمد زروال

تدبير الجفاف المناخي بمناطق الزراعة البورية، نموذج جماعة سيدي عيسى، شمال عبدة.....165

ضمار أمنة، وادريم مصطفى

التوضعات الكاربوناتية الثانوية بالحوز الشرقي: القشرات الكلسية - الرصراصة والفليس 171
محمد الأكلع

القسم الثالث: تدبير الأخطار الطبيعية وإشكالية التخطيط والتهيئة المندمجة.

استخدام معطيات الأقمار الإصطناعية وإعادة التحليل لقياس التساقطات المطرية بالأحواض النهرية. حوض أوريكة نموذجا 187
محمد المهدي السعيدي، مريم رشدان، المهدي الخالقي
ذاكرة الكوارث الطبيعية وثقافة الخطر عند ساكنة حوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي 199
ميلود وشالة، عبد الجليل الكريفة، طارق العرفي
عالية حوض أوريكة ووقع المخاطر الطبيعية: التحديات و آفاق التهيئة والتدبير 215
زكرياء ايت الحاج لحسن، عبد الرحيم بنعلي
مظاهر الهشاشة الطبيعية والبشرية وإشكالية التهيئة المجالية حالة زلزال الحوز - الجماعة الترابية ثلاث نيعقوب - الأطلس الكبير - 225
سعيد عزيوي، خالد بودراوي
تدبير الحركات الكتلية بالمنحدرات الجبلية: حالة حوض نفيس بالأطلس الكبير الغربي مقاربة خرائطية 241
هشام ركيز ، عبد الجليل الكريفة
زلزال الحوز: من كارثة طبيعية إلى فرصة تنموية 261
عبد الرزاق بن احساين
الأنشطة الصناعية تأثرها وتأثيرها على المجالات الساحلية، ساحل أسفي نموذجا 279
مارية أمجوض، فتيحة موفق

القسم الرابع: المدن الذكية والتدبير الترابي المستدام.

التخطيط المستدام لتنمية المناطق الجبلية بالمغرب دراسة تحليلية للمخطط التوجيهي لتهيئة الجبل في جهة مراكش-آسفي 293
المصطفى صبير
التخطيط الاستراتيجي والمدن الذكية المستدامة "حالة مدينة مراكش" 307
مريم سكراتي، سعيد عزيوي
تغيرات أنماط التدبير الترابي و انعكاساتها السوسيومجالية -حالة إقليم الرحامنة - 317
أحمد الإبراهيمي، حسن المباركي
دور الاقتصاد التضامني في تثمين المنتجات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة بجماعة أوناغة شمال الصويرة 329
رشيدة أمرير، مصطفى وادريم

القسم الرابع:
المدن الذكية والتدبير الترابي المستدام.

التخطيط المستدام لتنمية المناطق الجبلية بالمغرب

دراسة تحليلية للمخطط التوجيهي لتهيئة الجبل في جهة مراكش-آسفي

Sustainable Planning for Mountainous Area Development in Morocco

An Analytical Study of the Master Plan for Mountain Development in the Marrakesh-Safi Region

المصطفى صبير

باحث دكتوراه، كلية الآداب و العلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاض عياض - المغرب

ملخص: تستأثر المناطق الجبلية في المغرب بأهمية بالغة نظرًا لتنوّعها الطبيعي والثقافي، ودورها المحوري في البنية المجالية للبلاد. بيد أنّها تشهد اختلالاتٍ تنمويةٍ متراكمة، تتجلّى في ضعف البنيات التحتية وارتفاع مستويات الفقر والهشاشة الاجتماعية، إضافةً إلى مخاطر الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والانهيارات الأرضية. وفي سبيل مواجهة هذه التحدّيات، برزت الحاجة إلى تبنّي مقاربةٍ تنمويةٍ مستدامةٍ تُراعي خصوصيات المجال الجبلي وتضمن تحقيق التوازن البيئي والعدالة المجالية. اعتمدت هذه الدراسة على تحليلٍ نقديٍّ لوثيقة "المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل في جهة مراكش-آسفي"، انطلاقًا من قراءةٍ وثائقيةٍ منهجيةٍ شملت المعطيات الكميّة والكيفيّة المتوافرة حول الحالة الراهنة للمجالات الجبلية، والمراحل التي قطعها المخطط منذ تشخيص الوضعية مرورًا بالمقاربة التشاركية ووصولًا إلى بلورة محاور التدخّل الاستراتيجية. وقد ساعد هذا التحليل على تحديد نقاط القوة، المتمثّلة أساسًا في شمولية الرؤية ودمج البُعد البيئي والثقافي، وكذا الوقوف على أهمّ التحدّيات، مثل ضعف الموارد المالية وتشتّت المتدخلين ومحدودية انخراط الساكنة المحلية في صنع القرار.

أظهرت النتائج الأوّلية أنّ التخطيط المستدام يمكن أن يشكّل رافعةً حقيقيّةً لتنمية المجالات الجبلية، شريطة تفعيل آليات تنسيقٍ مؤسّسيةٍ واضحة، وتقوية القدرات المحلية في مجال التدبير البيئي والبناء المقاوم، فضلًا عن توفير تحفيزاتٍ ماليةٍ وتشريعيةٍ تُشجّع الاستثمارات الخاصّة وتفتح آفاقًا جديدة لأنشطةٍ اقتصاديةٍ قادرةٍ على تلبية حاجيات الساكنة الجبلية. وتؤكّد الدراسة، في ختامها، أنّ نجاح المخطط يستلزم مأسسة المتابعة والتقييم، وتعزيز الحكامة التشاركية، وترسيخ منظورٍ تنمويٍّ يُوازن بين الحفاظ على الموارد الطبيعية ورهانات الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الجبلية.

الكلمات المفاتيح: التخطيط المستدام، التنمية، المناطق الجبلية، المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل.

Abstract : Moroccan mountainous regions command great importance due to their natural and cultural diversity, as well as their pivotal role in the country's spatial structure. However, they are experiencing accumulated developmental imbalances, as evidenced by the weakness of infrastructure and high levels of poverty and social vulnerability, in addition to the risks of natural disasters such as earthquakes and landslides. To address these challenges, there has been a growing need for a sustainable development approach that takes into account the specificities of mountainous areas and ensures both environmental balance and spatial equity.

This study is based on a critical analysis of the "Master Plan for Mountain Development in the Marrakech-Safi Region," drawing on a systematic documentary review of both quantitative and qualitative data related to the current state of these mountainous areas, as well as the phases the plan has undergone—starting with the diagnosis of the situation, moving through the participatory approach, and culminating in the formulation of strategic intervention axes. This analysis helped identify key strengths, primarily the comprehensiveness of the vision and the integration of environmental and cultural dimensions, as well as to highlight the main challenges, notably limited financial resources, fragmented stakeholders, and a lack of meaningful engagement from the local population in decision-making.

Preliminary findings indicate that sustainable planning can serve as a genuine lever for the development of mountainous areas, provided that clear institutional coordination mechanisms are put in place, and local capacities in environmental management and resilient construction are strengthened. Moreover, financial and legislative incentives should be offered to encourage private investments and open up new prospects for economic activities that meet the needs of the mountain communities. The study concludes that the success of this plan depends on institutionalizing monitoring and evaluation, reinforcing participatory governance, and establishing a developmental vision that strikes a balance between preserving natural resources and advancing economic and social takeoff in mountainous regions.

Keywords: Sustainable Planning, Development, Mountainous Areas, Master Plan for Mountain Development.

مقدمة:

تعدّ المناطق الجبلية في المغرب فضاءً حيويًا متنوعًا تتداخل فيه الأبعاد الطبيعية والاقتصادية والثقافية، ما يجعلها ركيزة أساسية في البنية المجالية للبلاد. غير أنّ هذه المناطق تعاني حاليًا من اختلالات متفاقمة ناجمة عن برامج تنموية خاصة بها و بخصوصيتها ، مما يستوجب تبنّي مقاربةٍ تنمويةٍ مستدامة تضمن رفع مستويات العيش وتوطيد التوازن الاقتصادي والبيئي. يأتي هذا المقال ليسلّط الضوء على أهمية التخطيط المستدام في التخفيف من حدّة هذه الإشكالات، وتطوير نموذج تنمويّ متكامل يخدم مصلحة الساكنة الجبلية ويحافظ في الوقت ذاته على مقدّراتها الطبيعية والثقافية، من خلال وثيقة تنموية استراتيجية عملت جهة مراكش اسفي من خلال الوكالات الحضرية لمراكش والصويرة على تطويرها و وضعها رهن إشارة الفاعلين الترابيين بالجهة وهي " **المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل في جهة مراكش-آسفي** ".

طرح الإشكالية وأهميتها

تمتلك المناطق الجبلية في المغرب ثراءً طبيعيًا متفردًا يتجلّى في تنوع المناظر والغابات والموارد المائية، فضلاً عن رصيد ثقافي وحضاري تُعززه العادات والتقاليد المحلية. ومع ذلك، فإن هذه المناطق كثيرًا ما تواجه اختلالات جمّة تتمثل في انتشار الفقر وهشاشة البنية التحتية، علاوةً على تدني خدمات التعليم والصحة ونقص الفرص الاقتصادية. وقد أدّى ضعف تنمية المناطق الجبلية المزمن إلى بروز التفاوتات المجالية بينها وبين المجالات السهلية والحضرية، ما يتطلب رؤية استراتيجية للتدخل، ترتكز على مبادئ الاستدامة وتحقيق العدالة المجالية. في هذا الإطار، يبرز دور **المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل في جهة مراكش-آسفي** للتخطيط المستدام كخيارٍ أساسيّ لمعالجة هذه التحديات وتعزيز التنمية المندمجة في المناطق الجبلية. ذلك أنّ تبنّي آليات التخطيط المبني على معطيات بيئية ومجتمعية دقيقة يسهم في تدبيرٍ أمثل للموارد، ويوفر فرص عمل وأنشطة اقتصادية تتكيف مع خصوصيات التضاريس والظروف المناخية، فضلاً عن صون الإرث الطبيعي والثقافي للأجيال القادمة. ليطرح السؤال حول مدى مساهمة المخطط في طرح المشاكل و الحلول الحقيقية للتنمية المناطق الجبلية بالجهة.

أهداف الدراسة ومنهجيتها

ينصبّ هدف هذا المقال على دراسة وتحليل مضامين المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل في جهة مراكش-آسفي، والوقوف على مدى مساهمته في تحقيق تنمية مستدامة تخدم ساكنة المناطق الجبلية وتراعي خصوصياتها البيئية والاجتماعية. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، جرت الاستعانة بمقاربة تحليلية نقدية تستند إلى قراءة وثائقية متأنية للتقرير الرسمي للمخطط، و تحليل أهم المعطيات الكمية والكيفية الواردة فيه، ثم مناقشة النتائج والتوصيات المحورية التي خلُص إليها. كما يتوخّى المقال إثارة تساؤلات وتوصيات عملية من شأنها المساعدة في تجويد أساليب التدبير المجالي، وتحقيق التوظيف الأمثل للإمكانات الهائلة التي تزخر بها المناطق الجبلية في جهة مراكش-آسفي.

الإطار العام لتخطيط وتنمية المناطق الجبلية بالمغرب

تُعد تنمية المناطق الجبلية عملية معقدة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والاقتصاد في هذه المناطق فهي تتميز بخصائص فريدة مثل التضاريس الصعبة، والمناخ القاسي، والتوافر المحدود للموارد الطبيعية. فلتحقيق تنمية مستدامة في هذه المناطق، فمن الضروري فهم هذه التحديات واعتماد استراتيجيات مناسبة لمعالجتها.

و قد شكلت المناطق الجبلية في المغرب، تاريخياً، مجالات ذات مركزية استراتيجية واقتصادية، إلا أنها شهدت تحولاً نحو التهميش بعد الاستقلال، مما استدعى إعادة التفكير في سبل إدماجها ضمن السياسات التنموية الوطنية (ناصري 2012) وتواجه هذه المناطق تحديات مركبة تتجسد في الهشاشة البنيوية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسي (Baali 2024.

سيف النصر 2022)واستجابة لهذه التحديات، برزت الحاجة إلى وضع إطار تخطيطي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة لهذه المجالات.

السياق الدولي

يتأثر تخطيط تنمية المناطق الجبلية بالمغرب بالتوجهات والمبادرات الدولية الرامية إلى دعم التنمية المستدامة في المناطق الهشة. ويظهر ذلك من خلال:

- **الشراكات والتمويل الدولي:** تساهم منظمات دولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) في دعم مشاريع التنمية القروية المندمجة في المناطق الجبلية، كما يتضح من مشروع دعم التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية الشرقية سنة 2023

(Baali 2024)، كما يشار إلى دور التمويلات الدولية كأحد مصادر تمويل تنمية هذه المناطق (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي 2017).

- **مشاريع الدعم المتخصصة:** تدعم هيئات دولية أخرى مشاريع نوعية مثل مشروع Femmes Résilientes au) "FERM" Moyen-Atlas)الذي ينفذه المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) بهدف تعزيز صمود النساء في الأطلس المتوسط (Baali, 2024).

- **الالتزام بأهداف التنمية المستدامة :**يندرج الاهتمام بالمناطق الجبلية ضمن سياق عالمي أوسع يركز على حماية النظم البيئية الهشة، ومواجهة التغيرات المناخية، وتحقيق التنمية المستدامة التي لا تستثني أحدًا، وهو ما يتماشى مع المفاهيم التي تطرقت إليها (2024) Baali حول التنمية المستدامة والصمود.

السياق الوطني

رغم الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها المناطق الجبلية في المغرب وشساعة مجالها الجغرافي، إلا أن هذه المناطق ما تزال تفتقد إلى قانون خاص يراعي خصوصياتها ويستجيب لإكراهاتها التنموية. ويبرز هذا الغياب القانوني كعائق أمام الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في هذه المناطق، ويحد من فعالية السياسات والمبادرات التنموية الموجهة إليها. فعلى المستوى الوطني، شهدت المقاربة التنموية للمناطق الجبلية تطوراً ملحوظاً:

- **الاعتراف بالخصوصية** :بعد فترة من التركيز على المجالات الحضرية والسهلية، تزايد الوعي الوطني بضرورة معالجة الضعف الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه المناطق الجبلية (الناصري، 2012). وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017) على الحاجة الماسة لتمييز المناطق الجبلية عن باقي العالم القروي في السياسات التنموية.

- **التوجه نحو اللامركزية والحكامة الجديدة :**يمثل تبني المغرب للنموذج التنموي الجديد، الذي يرتكز على التدبير من الأسفل وتقوية دور الجهات كفاعل تنموي حقيقي، إطاراً عاماً قد يساهم في تعزيز تنمية المناطق الجبلية عبر منح الجهات صلاحيات أوسع لاستغلال مواردها وتنزيل مشاريع تنموية تستجيب للحاجيات المحلية (متوكيل و بنطالب 2024)

- **تعدد مصادر التمويل الوطني :**تسعى الدولة إلى تعبئة موارد مالية متنوعة لدعم تنمية الجبال، تشمل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وصندوق التأهيل الاجتماعي، وصندوق التضامن بين الجهات، بالإضافة إلى ميزانيات القطاعات الوزارية المختلفة، مع التأكيد على ضرورة الانسجام بين هذه المصادر وضمان توزيعها المتوازن والمنصف (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017). كما طُرحت أفكار لآليات تمويل إضافية كفرض نصيب من ثمن الماء والكهرباء أو ضريبة على السياحة (الناصري، 2012).

- **السياسات القطاعية والمخططات :**تهدف السياسات الوطنية إلى تحسين البنية التحتية (صحة، تعليم، مواصلات)، وتثمين الموارد الطبيعية والثقافية، وتطوير قطاعات واعدة كالسياحة الجبلية والفلاحة (خاصة المنتجات المحلية كالأعشاب الطبية والعطرية)، ودمج الأبعاد البيئية والاجتماعية في هذه العمليات (المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل مجلس لجهة مراكش اسفي 2024; تقرير اليوم الدراسي بمجلس النواب، 2014).

السياق الجهوي

تعتبر الجهة المستوى الترابي المحوري في تنزيل سياسات تنمية المناطق الجبلية، حيث يتم تكييف الاستراتيجيات الوطنية مع الخصوصيات المحلية:

- **المخططات التوجيهية الجهوية :**يمثل إصدار "المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل" من طرف مجلس جهة مراكش-آسفي بشراكة مع الوكالات الحضرية سنة 2024 نموذجاً رائداً لهذا التوجه . ويهدف هذا المخطط إلى معالجة الإكراهات المجالية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفوارق، وتجاوز إشكالات التهميش وضعف التكامل وتثمين الموارد.

- **برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب :**تقوم الجهات، بإعداد وثائق تخطيط استراتيجية كبرنامج التنمية الجهوية (PDR) والتصميم الجهوي لإعداد التراب(SRAT) ، والتي يفترض أن تولي اهتماماً خاصاً للمناطق الجبلية ضمن ترابها (سيف النصر 2022).

- **التحديات الجهوية :**تواجه الجهات تحديات محددة في مناطقها الجبلية، مثل الهشاشة الاقتصادية وضعف المردودية التنموية مقارنة بالمناطق السهلية (سيف النصر 2022)، وانخفاض الكثافة السكانية وارتفاع الهجرة (المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل مجلس لجهة مراكش اسفي 2024)، والضغط على الموارد الطبيعية نتيجة تدخلات غير منظمة أحياناً، واختلال التوازن الترابي كما في حالة الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي.(Baali, 2024) .

- **المقاربة التشاركية :**تؤكد المبادرات الجهوية، كمخطط جهة مراكش-آسفي، على أهمية إرساء آليات تشاركية تضمن مساهمة الجماعات الترابية والفاعلين المحليين في اقتراح المشاريع وتنزيلها، مع الأخذ بعين الاعتبار التمثلات المجالية للسكان وتطوير حس المبادرة لديهم .

يتضح مما سبق أن الإطار العام لتخطيط وتنمية المناطق الجبلية بالمغرب يتسم بتعدد المستويات وتكاملها، بدءاً من التأثر بالسياقات الدولية، مروراً بوضع الاستراتيجيات وتوفير الأطر التمويلية على المستوى الوطني، وصولاً إلى التنزيل والتكييف على المستوى الجهوي والمحلي، مع توجه متزايد نحو المقاربات التشاركية والمستدامة التي تستجيب لخصوصيات هذه المجالات الحيوية والاستراتيجية.

التشخيص العام لوضعية المناطق الجبلية في جهة مراكش-آسفي

يكتسب تشخيص الوضعية العامة للمناطق الجبلية في جهة مراكش-آسفي أهميةً استثنائية، بالنظر إلى التفاعل المعقّد بين المؤهلات المتاحة والاكراهات المتعددة التي تواجهها هذه المجالات. ومن أجل بناء رؤية تنموية واقعية وناجعة، ارتكزت عملية التشخيص على تحليلٍ شموليٍّ لعناصر القوة والضعف، فضلًا عن التحديات الطارئة التي فرضتها التحولات المناخية والأحداث الكارثية الأخيرة.

فهناك تباين في الجهة من حيث الموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تبرز الحاجة الماسة لوضع مخططات تنموية خاصة بكل منطقة على حدة تراعي خصوصياتها وتستغل إمكانياتها بشكل أفضل. وبعد تحسين البنية التحتية وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المائية والطبيعية والسياحية أحد التحديات الكبرى لتنمية هذه المناطق بشكل مستدام (الخريطة رقم 1).

خريطة رقم 1 : جغرافية المناطق الجبلية بجهة مراكش اسفي

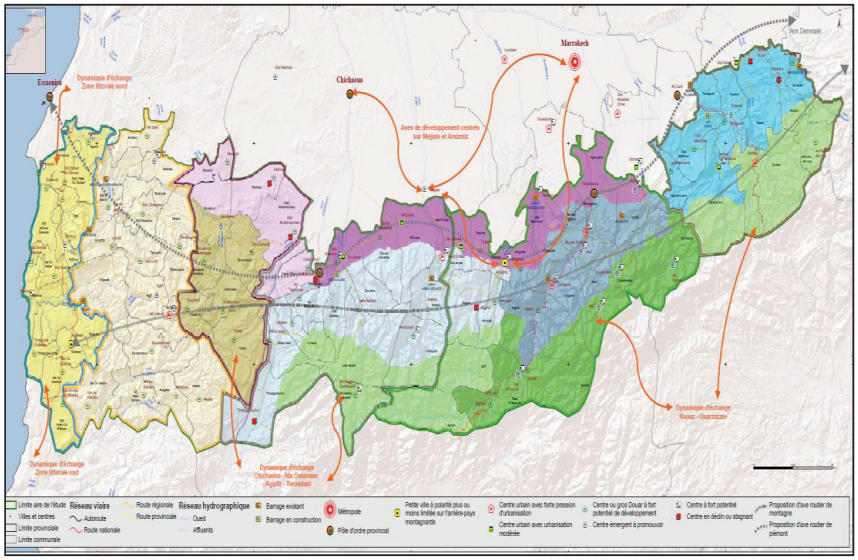

المصدر : جهة مراكش اسفي

يتضح تقسيم المجال الجبلي لمنطقة جهة مراكش-آسفي إلى عدة مناطق مختلفة بحسب خصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وتكشف الخرائط عن ست مناطق رئيسية، لكل منها مميزاتها وإمكانياتها الخاصة، كما يلي:

المنطقة 1: الساحلية(Zone 1 : le littoral)

تمتد هذه المنطقة على طول الشريط الساحلي للجهة جنوب مدينة الصويرة، وتتميز بكونها مركزا مهما للتبادل التجاري خاصة مع مراكش. لكنها تواجه إكراهات في مجال تدبير الموارد المائية والبنيات التحتية والاقتصادية، مما أدى إلى تأخرها في التنمية مقارنة بالمناطق الأخرى.

المنطقة 2: الهضاب الداخلية(Zone 2 : les plateaux intérieurs)

تشمل جنوب شرق إقليم الصويرة، وتتميز بتضاريس معتدلة عموماً باستثناء بعض المرتفعات. تتمتع هذه المنطقة بنسيج حضري هام وتنوع اقتصادي. تتميز بتزايد متطلبات التنمية في مجالات الموارد المائية والخدمات.

المنطقة 3: الهضاب الشمالية لأطلس الكبير الغربي (Zone 3 : Plateaux nord de la terminaison du haut Atlas occidental)

تشغل الجزء الغربي من إقليم شيشاوة وجزءاً من إقليم الحوز. تواجه إشكالات في الوصول إلى الخدمات والمرافق الأساسية مما يحد من التنمية. وتتميز بإمكانيات فلاحية ومعدنية غير مستغلة بالشكل الأمثل.

المنطقة 4: الأحواض العليا والمتوسطة لشيشاوة(Zone 4 : Haut et moyen bassin d'Imintanout)

تحتل الجزء الشرقي من إقليم شيشاوة، مع موارد مائية مهمة لكن تواجه ضغطًا سكانيًا على الموارد الطبيعية. تتمتع بموارد مائية سطحية هامة بفضل السدود والوديان.

المنطقة 5: نفيس(Zone 5 : Nfis)

تقع في الجزء الغربي من إقليم الحوز، وتتميز بإمكانيات فلاحية وسياحية كبيرة خاصة في المناطق المرتفعة. ومع ذلك، فإن هذه الإمكانات لا تزال غير مستغلة بشكل كامل نتيجة لضعف البنية التحتية.

المنطقة 6: أقصى الشرق(Zone 6 : Extrémité Est)

تشمل الجزء الشرقي من إقليم الحوز، وهي منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة. تتميز بموارد طبيعية هامة، بما في ذلك الغابات والمياه. تتمتع المنطقة بإمكانيات سياحية، خاصة السياحة البيئية والقروية.

المؤهلات والإمكانات

تتوفر المناطق الجبلية بالجهة على رصيدٍ إيكولوجيّ غنيّ يشمل الغابات في السفوح والمرتفعات ، والتنوع الحيوي الذي يظهر جليًا في تباين الأنواع النباتية والحيوانية. ويُعدّ هذا التنوع البيئي عاملًا جاذبًا للسياحة الإيكولوجية، ويعزّز فرص أنشطة اقتصادية تراعي البعد البيئي. كما تشكّل الإمكانات الاقتصادية رافعةً مهمةً للتنمية؛ إذ تسهم السياحة الجبلية في استقطاب السياح الأجانب او المغاربة، بينما تمثل الفلاحة الجبلية مصدرًا للدخل القروي رغم محدودية المساحات الفلاحية، وذلك بفضل تنوّع المنتجات المحلية كاللوز والتين والعنب. أمّا الثروات المعدنية، فهي تمتد في نطاقٍ متفاوت من حيث الغنى مثل معادن الحديد والرصاص والنحاس، إلى جانب الصناعات التقليدية التي توفّر فرص عمل وتمتص جزءًا من البطالة، مع تعزيزها للخصوصيات التراثية والفنية.

ويضاف إلى ذلك الإرث الثقافي والمعماري الذي يبرز في القصبات التاريخية والقرى الجبلية المميزة وما تحمله من عادات وتقاليد متوارثة تسهم في تثبيت الهوية المحلية. هذه العناصر، بحسب *المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل بجهة مراكش-آسفي* (2024)، تدعم إمكانية بلورة استراتيجيات متكاملة تسعى إلى استثمار هذه المؤهلات واستدامتها.

الإكراهات والتحديات

في المقابل، تواجه هذه المناطق سلسلةً من الإكراهات والتحديات الجوهرية تجعل من مشاريع التنمية الجبلية مسألةً أكثر تعقيدًا، من خلال الهشاشة الاجتماعية والديمغرافية (الخريطة رقم 2) بارتفاع نسب الأمية والفقر، حيث تشهد المناطق الجبلية موجات هجرة متواصلة نحو المدن، ما ينعكس سلبًا على قدرة هذه المناطق على الحفاظ على رأس المال البشري الذي يمكن أن يقود قاطرة التنمية . وينضاف إلى ذلك النقص الواضح في البنيات التحتية والخدمات الأساسية؛ إذ ما تزال الكثير من الدواوير تعاني صعوبة الولوج إلى طرقٍ آمنةٍ ومعبّدة، مع ضعف شبكات الماء والكهرباء ونقص المؤسسات الصحية والتعليمية المجهزة. وعلاوةً على ذلك، تفرض التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية واقعًا أكثر هشاشة؛ فالمناطق الجبلية تتأثر بظاهرة الجفاف وتقلبات الطقس الحادة، مع معاناتها من الانهيارات الأرضية والفيضانات، فضلًا عن مخاطر الزلازل التي برزت حدّتها خلال أحداث شتنبر 2023 إلى أنّ غياب وثائق تعميرية ملائمة لخصوصيات الجبل وتفشي البناء العشوائي يمثّل عائقًا أمام استدامة الأنشطة الاقتصادية والحفاظ على الانسجام العمراني والبيئي.

الخريطة رقم 2 : الكثافة السكانية المناطق الجبلية بالجهة

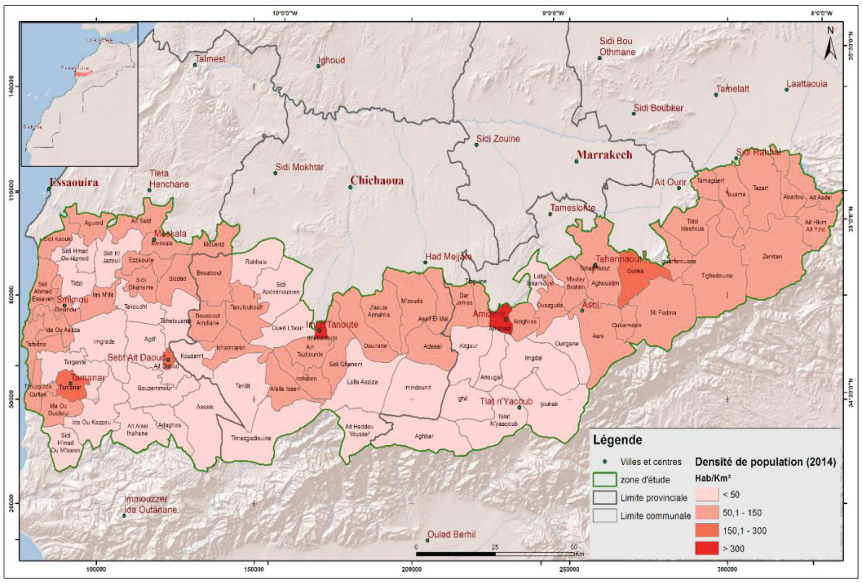

المصدر : جهة مراكش اسفي

آثار زلزال 8 شتنبر 2023

أدّى زلزال 8 شتنبر 2023 إلى مضاعفة التحديات في عدة مناطق جبلية بالجهة، بعدما خلّف حجمًا كبيرًا من الخسائر البشرية والمادية، شمل انهيار منازل تقليدية و مرافق عامة حيوية كالمراكز الصحية والمدارس. وقد دفع هذا الحدث إلى إعادة تقييم الخطط والمشاريع التنموية، حيث بات من الضروري توجيه الأولويات نحو أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار، فضلًا عن تعزيز إجراءات السلامة الوقائية من المخاطر الزلزالية في التخطيط العمراني وإعداد التصاميم المعمارية المستقبلية.

الرؤية الإستراتيجية ومحاور التدخل في المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل

تنبثق الرؤية الإستراتيجية للمخطط التوجيهي لتهيئة الجبل من الحاجة الملحّة لمعالجة الاختلالات التي تعانيها المناطق الجبلية بجهة مراكش-آسفي، والارتقاء بها إلى مستوى تنموي مستدام وشامل. ولقد استندت عملية إعداد هذه الرؤية إلى جملة من المراحل المنهجية، إضافةً إلى تبني مقاربةٍ تشاركيةٍ منفتحةٍ على كل الفاعلين، بما في ذلك السلطات العمومية والمجتمع المدني والخبراء وممثلي الساكنة المحلية.

المنهجية المعتمدة في إعداد المخطط

اعتمد هذا المخطط على مراحل متتاليةٍ سمحت ببناء تصورٍ واضحٍ للتدخلات المستقبلية. بدأت العملية بإجراء تشخيصٍ شاملٍ للوضعية المجالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أسهم في رصد نقاط القوة والضعف. تلا ذلك تنظيم لقاءات تشاورية وتعميق النقاش مع مختلف المتدخلين، من سلطات محلية وممثلي الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني وخبراء في شتى المجالات. وقد تضمنت هذه المراحل أيضًا تحديد رؤية وأهدافٍ كبرى، لتأتي بعد ذلك مرحلة بلورة المحاور الاستراتيجية وتفصيلها، ثم إعداد خرائط التهيئة التي تعكس بشكل مرئي توزيع المشاريع والبرامج على مستوى الجبال . وقد أظهرت المقاربة التشاركية قيمتها في تحفيز الانخراط الواسع للساكنة المحلية في بلورة المقترحات، إذ أتاحت اللقاءات المستمرة فرصة تلاقح الأفكار وتقديم مقترحات عملية قائمة على احتياجات فعلية. وعلى ضوء ذلك، تمّت مراجعة بعض التوجهات الأولية للمخطط، لتتكيف أكثر مع الواقع الملموس وحاجيات الفئات المتضررة، خاصةً في المناطق التي تعرضت لهزاتٍ أو ظواهرٍ طبيعيةٍ قصوى.

المحاور الاستراتيجية للمخطط

انبثق عن الدراسة والتحليل مجموعة من المحاور الكبرى (المخطط رقم 1) التي يُتوقّع أن تشكّل قاطرة للتنمية الجبلية في الجهة:

المحور الأول: تأهيل البنيات التحتية الأساسية وتحسين جاذبية المجال الجبلي

ينصب هذا المحور على تعزيز شبكات الطرق وتسهيل الربط بالكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل والصلب، فضلًا عن تطوير الخدمات الصحية والتعليمية. فالهدف هو الرفع من مستوى العيش وتقليل الفوارق المجالية، عبر إعادة تأهيل المراكز القروية وتعزيز قدرتها على اجتذاب الاستثمارات والخدمات العمومية.

المحور الثاني: الحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي وتثمين الرأسمال الطبيعي

يتجه هذا المحور إلى اعتماد مقاربات بيئية مندمجة، توازن بين الاستغلال المعقول للموارد الطبيعية وحمايتها. ويشمل ذلك الحفاظ على الغابات والغطاء النباتي وتفادي الانجراف والتصحر، إضافةً إلى حماية الموارد المائية والأنواع الحيوانية والنباتية المهددة. ويتم التركيز على إدخال تقنيات جديدة لتثمين المنتجات الطبيعية وتنظيم أنشطة سياحةٍ إيكولوجيةٍ تحترم هشاشة النظام البيئي.

المحور الثالث: تنويع الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص الشغل

يأتي هذا المحور استجابةً لحاجة المناطق الجبلية إلى بدائل اقتصادية. فيُرتقب تشجيع مشاريع التنمية السياحية المستدامة، بما في ذلك السياحة الجبلية وأنشطة المشي والتخييم والمغامرات البيئية، إلى جانب دعم الصناعات التقليدية التي تستثمر الإرث الثقافي والحِرفي المحلي، ثم تثمين المنتجات الفلاحية الجبلية كاللوز والتين والعسل والأعشاب العطرية والطبية. كما يُنظر إلى الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية والكهرو-مائية) باعتبارها رافدًا جديدًا لدعم اقتصاد المنطقة وتقليص الفجوة الطاقية.

المحور الرابع: تعزيز الصمود أمام المخاطر الطبيعية وتقوية آليات التدبير الوقائي

تحظى قضية المخاطر الطبيعية بأهمية خاصة في المخطط، إذ تزداد حدة الانهيارات الأرضية والفيضانات في المناطق الجبلية المعرضة لتغيراتٍ مناخيةٍ. لذلك، يُشدّد هذا المحور على ضرورة وضع خطط للوقاية من المخاطر عبر مراقبة التربة والمنحدرات، وبناء منشآت الحماية من الفيضانات، وتوعية السكان المحليين بأخطار الزلازل وطرق الإخلاء السريع في حالة الطوارئ. وقد أظهر زلزال شتنبر 2023 الحاجة الماسّة إلى هذه التدابير.

المحور الخامس: إعادة الإعمار وإعادة الهيكلة في المناطق المتضررة من الزلزال

يروم هذا المحور وضع خطط شاملة لإعادة بناء المنشآت السكنية والاجتماعية والاقتصادية المدمّرة، بالاستناد إلى معايير البناء المقاوم واحترام الهوية المعمارية للمناطق الجبلية. ويشمل ذلك تطوير تصاميم معمارية تستعمل مواد محلية وتحافظ على التقاليد البنيوية، مع إدخال تحسيناتٍ تقنيةٍ تمكّن من مواجهة الزلازل المستقبلية. كما تتكامل هذه التدخلات مع إجراءاتٍ للرفع من منسوب الوعي لدى السكان حول أساليب البناء الأكثر أمانًا.

المحور السادس: الارتقاء بالحكامة والتدبير المجالي التشاركي

أخيرًا، يولي اهتمامٌ كبيرٌ في هذا المحور لتعزيز آليات الحكامة التي تحفّز التنسيق والتكامل بين الفاعلين. فالغاية من تقوية intercommunalitéتكمن في إقامة تحالفاتٍ بين الجماعات القروية لتقاسم الخبرات والموارد وتمويل مشاريع مشتركة، فضلًا عن تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص وجمعيات المجتمع المدني. وتضطلع هذه الشراكات بدورٍ جوهريٍ في توفير التمويل اللازم وتتبع أثر المشاريع على أرض الواقع، بما يضمن نجاعة المخطط على المدى الطويل .

المخطط رقم 1 : استراتيجية التنمية الجبلية

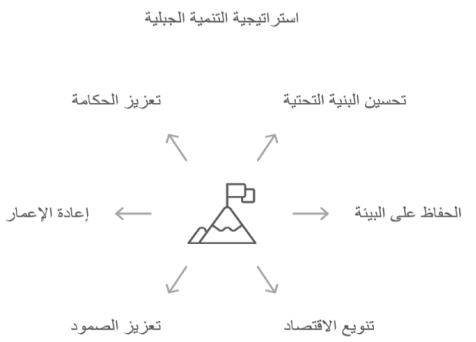

المصدر : صبير مصطفى

تقييم نقدي للمخطط و آفاق التطوير

تتطلب مقاربة المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل بجهة مراكش-آسفي (الخريطة رقم 3) قراءةً نقديةً تراعي المكتسبات التي حققها، وفي الوقت ذاته تكشف عن التحديات التي ما زالت مطروحة، سعيًا إلى تجاوز الاختلالات وتحسين الأداء التنموي في المستقبل. وفيما يلي إبرازٌ لأبرز نقاط القوة ونقاط الضعف التي اتسم بها المخطط، مع التلميح إلى بعض الأفق المفتوحة للتطوير والتحسين.

نقاط القوة

جاءت الرؤية المعتمدة في المخطط شاملةً، إذ حرصت على دمج أبعادٍ متنوعة تشمل البنية التحتية والبيئة والاقتصاد والحكامة. كما يظهر من خلال *التقرير الخاص بالمخطط التوجيهي لتهيئة الجبل بجهة مراكش-آسفي* (2024)أنّ إعداد المحاور ارتكز على توجهات وطنية كتلك الواردة في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إضافةً إلى مرجعيات دولية مثل أهداف التنمية المستدامة التي تولي أهميةً بالغة لقضايا البيئة والمناخ. ويعكس المخطط حرصًا واضحًا على استحضار الخصوصيات الإيكولوجية والثقافية؛ فقد اعتنى بإدماج الموروث الحضاري والهوية المحلية ضمن الرؤية التنموية الشاملة، وهو ما يتلاءم مع التوجهات الحديثة في التخطيط الترابي الرامية إلى الحفاظ على الإرث الثقافي وتسخيره كعاملٍ محفّزٍ للتنمية. ومن جهةٍ أخرى، تمّ الاعتراف الملموس بمسألة المخاطر الطبيعية والتغيرات المناخية، حيث تضمن المخطط آلياتٍ للتدخل الوقائي وتعزيز الصمود، لمواجهة التهديدات المحدقة بالمجالات الجبلية كالزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية. وهذه المقاربة الشمولية تُعدّ من أبرز مكامن القوة في هذا المشروع.

نقاط الضعف وتحديات التنزيل

بالمقابل، يتضح أنّ هناك جملةً من التحديات التي ما تزال قائمة، ترتبط أولًا بضعف الموارد المالية المتاحة مقارنةً بطموح المشاريع المتوخاة، خاصة أنّ المناطق الجبلية تتطلّب استثماراتٍ ضخمةً لتجسير الهوّة التنموية ورفع مستوى البنيات التحتية. كما يشير *المخطط التوجيهي (2024)* إلى عوائق تتعلّق بالتنزيل الميداني، من قبيل تشتت المتدخلين وصعوبة التنسيق بين القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والقطاع الخاص، ممّا يحدّ من فعالية البرامج التنموية ويعرقل سرعة إنجازها.

ومن زاويةٍ أخرى، تبرز أهمية مدى انخراط الساكنة المحلية في صنع القرار ورسم الأولويات. فعلى الرغم من تبني المخطط لمقاربةٍ تشاركيةٍ في المراحل الأولى، إلّا أنّ مستوى التمكين الحقيقي في أرض الواقع قد لا يرقى دومًا إلى التطلعات. ويمثّل هذا العنصر رهانًا كبيرًا لضمان نجاح أي سياسة تنموية، إذ يشكّل المواطنون الطرف الأساسي في استدامة المشاريع ومتابعتها. كما يبقى جانب استدامة المكتسبات حاضرًا بقوةٍ في ظل التأثيرات المناخية والاقتصادية، حيث قد تواجه المشروعات المنجَزة تحدياتٍ في التمويل أو الصيانة، ما يستدعي تحفيز مبادرات محلية قوية قادرة على الاستمرار في الزمن.

اقتراحات لتعزيز فعالية المخطط

خريطة رقم 3 : المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل في جهة مراكش-آسفي

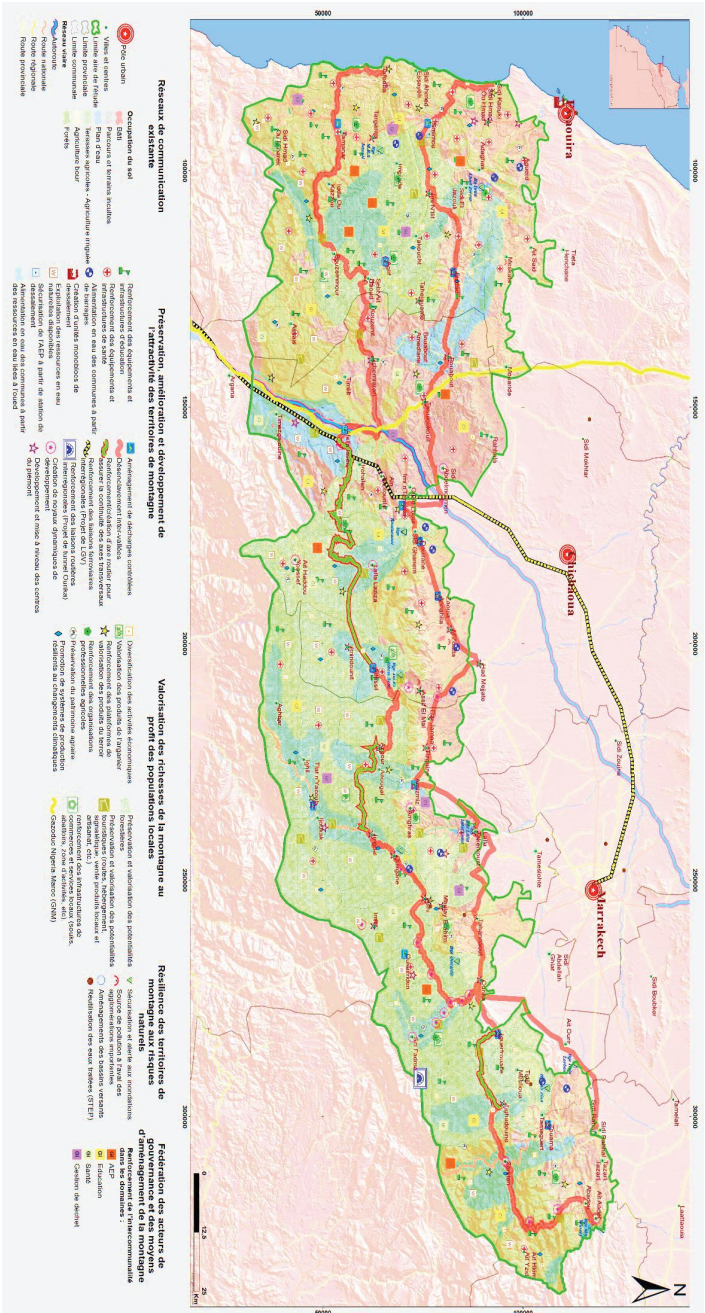

يُعدّ تحسين آليات تمويل مشاريع الجبل ورفع مستوى التنسيق بين الفاعلين أبرز أولويات المرحلة القادمة، خاصةً في ضوء التحديات التي أفرزتها الكوارث الطبيعية الأخيرة وظروف الهشاشة الاجتماعية. وفي هذا السياق، تمثّل الاعتبارات الثقافية والهندسية عاملًا حاسمًا في توفير تنمية شاملة تراعي خصوصيات المجال الجبلي وتحفظ هويته. وفيما يلي أبرز الاقتراحات (الجدول رقم 1) التي من شأنها إضفاء فعالية أكبر على المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل:

تعزيز الاعتمادات المالية وخلق آليات تحفيزية للاستثمار الخاص في الجبل

من الضروري تطوير منظومة تمويلية أكثر مرونة تتضمّن صناديق خاصة لتمويل المشاريع القروية والجبلية، مع منح تسهيلات ائتمانية وحوافز ضريبية تشجّع الشركات والمستثمرين على اقتحام هذه المناطق. وتشير التجارب الدولية إلى أنّ توفير ضمانات تمويلية واستقرار تشريعي كفيلٌ بجلب استثمارات في قطاعاتٍ واعدة كالسياحة الإيكولوجية والصناعات التقليدية والطاقة المتجددة.

ضمان مواكبة تقنية وبشرية للجماعات الجبلية لرفع قدراتها الإدارية والتخطيطية

يتطلّب رفع فعالية التدخلات تمكين المجالس المحلية وجماعات الجبل عبر دورات تكوينية مستمرة في مجال التخطيط الاستراتيجي والجوانب التقنية للمشاريع التنموية. فهذه الجماعات تواجه صعوباتٍ في إعداد ملفات مشروعاتٍ ذات جودة، وفي إدارة العمليات اللوجستية والميدانية، ممّا يستدعي توفير أطر بشرية مؤهلة وخبراء ميدانيين يواكبون عمليات التنزيل من مرحلة التصميم إلى التتبع والتقييم.

مراعاة أكبر للأبعاد الثقافية والمعمارية في إعادة الإعمار بعد الزلزال

فرض الزلزال الأخير تحدياتٍ مستجدة على صعيد البناء والإعمار، حيث يستدعي الوضع الجمع بين متطلبات البناء المقاوم للزلازل والحفاظ على الخصوصيات الثقافية والمعمارية للمجال الجبلي. لذا تبرز ضرورة تصميم برامج إعادة هيكلة تحافظ على الهوية التاريخية للقصبات والدُّوَر التقليدية، مع الاستعانة بمواد محلية وأساليب هندسية تضمن الاستدامة والمتانة.

تقوية التنسيق والالتقائية بين مختلف القطاعات والبرامج التنموية

يعوق غياب التنسيق بين القطاعات الحكومية والفاعلين المحليين بلوغ الأهداف المرسومة في أجندة التنمية الجبلية. وتتمحور الخطوة الجوهرية حول تفعيل لجانٍ تقنية مشتركة تعمل على ضمان الانسجام بين البرامج القطاعية في مجالات الطرق والماء والطاقة والفلاحة، وتتقاسم المعطيات والدراسات لضبط الأولويات وتقليص التداخل في المشاريع.

وفيما يلي جدول موجز يبيّن الأهداف المتوخاة من هذه الاقتراحات والجهات المسؤولة وسبل التنفيذ:

الجدول رقم 1 : اقتراحات لتجويد تنزيل المخطط

الاقتراح	الأهداف المتوخاة	الجهات المسؤولة	سبل التنفيذ
تعزيز الاعتمادات المالية وآليات التحفيز	•تمويل مستدام للمشاريع الجبلية • تشجيع الاستثمار في قطاعات واعدة	الدولة (وزارات المالية والداخلية...) القطاع الخاص	•إطلاق صناديق تمويلية خاصة • حوافز ضريبية للمستثمرين • ضمانات مصرفية
مواكبة تقنية وبشرية للجماعات الترابية الجبلية	•تقوية القدرات الإدارية والتخطيطية • تحسين جودة تنفيذ المشاريع	الجماعات الترابية مؤسسات التكوين خبراء محليون	•دورات تكوينية • فرق مساعدة تقنية • تبادل الخبرات الناجحة
مراعاة الأبعاد الثقافية والمعمارية في إعادة	•الحفاظ على الهوية المحلية • ضمان البناء المقاوم للزلازل	السلطة الوصية على التعمير ووكالات التهيئة	•استعمال مواد محلية • تأطير هندسي متخصص

الإعمار		مكاتب دراسات البناء	• وضع معايير تحترم التراث
تقوية التنسيق والالتقائية بين القطاعات والبرامج التنموية	•تفادي تشتت الجهود • ترشيد الموارد المالية والبشرية	الوزارات القطاعية المجالس الإقليمية الجماعات	•لجان تنسيق دائمة • تبادل المعطيات والمعلومات • إعداد خطط مشتركة

المصدر : صبير مصطفى

خلاصات وتوصيات ختامية

تشكل قضايا تنمية المناطق الجبلية في المغرب محورًا استراتيجيًا تتلاقى عنده الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد كشف التحليل السابق عن مجموعةٍ من المكامن الإيجابية والتحديات القائمة، فضلًا عن اقتراح حزمةٍ من التدابير الكفيلة بتحقيق نقلة نوعية في مستوى عيش الساكنة الجبلية. ويبقى الرهان الأساس هو تبني مقاربة تنموية مستدامة تكفل التوازن بين حفظ الموارد الطبيعية وإعادة إدماج المجال الجبلي في دينامية الاقتصاد الوطني.

خلاصة حول أهمية المقاربة المستدامة في تنمية المناطق الجبلية

إنّ التخطيط المستدام ليس مجرد اختيار تقني أو تنظيمي، بل هو منهجيةٌ شاملةٌ تروم تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة. إذ يسمح بتوجيه الاستثمارات نحو مشاريعٍ تحترم الخصوصيات الطبوغرافية والبيئية والثقافية، وبضمان تأهيل البنيات التحتية والخدمات الأساسية بأسلوبٍ يراعي الاستدامة على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، يصبح دمج البعد البيئي والاجتماعي في كل برامج التهيئة أمرًا حاسمًا، من خلال مراعاة إمكانات الموارد المحلية، ووضع سياسات تحفيزية تُراعي مصالح السكان وتدمجهم في دورة الإنتاج المحلي. ويُعد الحفاظ على الهوية الجبلية والأصالة الثقافية عنصرًا جوهريًا للتنمية المستدامة، إذ بالإمكان توظيفها كرافعة ابتكارية في مجالات السياحة الإيكولوجية والصناعات التقليدية. على أن يكون ذلك مقرونًا بتشجيع الأجيال الجديدة من خلال برامجٍ تربط التراث بالابتكار، فتتم صياغة مشاريعٍ ومنتجاتٍ خدماتية تلبّي احتياجات الأسواق وتُعزّز في الوقت ذاته قيمة الإرث المعماري والبشري للمجال الجبلي.

توصيات استراتيجية

تشير المعطيات والنتائج المتوصّل إليها حول تنمية المناطق الجبلية إلى الحاجة الملحّة لاتخاذ مجموعة من التدابير الهيكلية التي تضمن استدامة البرامج ونجاعتها. وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على المحاور التالية:

أولًا: مأسسة آليات المتابعة والتقييم على المستوى المحلي والجهوي

من الضروري اعتماد نظامٍ مؤسساتيٍّ واضحٍ للمتابعة والتقييم (Monitoring & Evaluation) في كل مراحل إعداد وتنفيذ المشاريع. إذ يتيح هذا الإطار قياس الأثر التنموي، وتتبع المخرجات المحققة مقابل الأهداف المسطرة، إضافةً إلى تصحيح المسارات عند رصد أي اختلالات. ويتطلّب ذلك وضع مؤشرات دقيقة قابلة للقياس، وإشراك كل الفاعلين المحليين لضمان الشفافية وخلق دينامية إيجابيةٍ للتعلم والتطوير المستمر.

ثانيًا: تعزيز حكامة تشاركية تدمج الجماعات القروية والجبلية

لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تمكين المجالس القروية والجماعات الجبلية من صلاحياتٍ حقيقية في اتخاذ القرار والتسيير. ويشمل ذلك توفير آلياتٍ مؤسسيةٍ تضمن مشاركتها الفعلية في البرمجة والتخطيط، فضلًا عن تبني مقارباتٍ ترتكز على التشاور والحوار مع الساكنة المحلية. وبهذا الشكل، تتبلور سياسات تنموية أكثر ملاءمة للخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجبال.

ثالثًا: تطوير أطر قانونية وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة

تحتاج المناطق الجبلية إلى قوانينٍ تنظيميةٍ محفّزة تسهم في جذب الاستثمارات الخاصة وتوجيهها نحو قطاعاتٍ توفر قيمةً مضافةً عالية، مثل السياحة الإيكولوجية والطاقات المتجددة والمنتجات المحلية (كالثروات النباتية والحيوانية والصناعات التقليدية). وتعدّ الحوافز الضريبية والدعم المالي والتقني أبرز الأدوات الكفيلة بتنشيط عجلة الاقتصاد المحلي، مع ما يترتب على ذلك من توفير فرص عمل وتحسين مستوى الدخل.

رابعًا: بناء قدرات الأطر المحلية والشابة في مجالات التخطيط البيئي والهندسة الجبلية

يمثّل الاستثمار في العنصر البشري قاطرةً أساسيةً لإحداث التغيير المطلوب؛ إذ ينبغي إنشاء برامج تكوين وتأهيل لفائدة الأطر الإدارية والتقنية والشباب، تركز على مهارات التخطيط البيئي وإدارة الموارد الطبيعية والهندسة الجبلية. ومن خلال هذا التمكين، تتعزز قدرة المؤسسات المحلية على تخطيط المشاريع وإنجازها وفق المعايير العلمية والبيئية الملائمة لواقع المناطق الجبلية وتحدياتها.

خاتمة

تأسيسًا على ما طُرح في مختلف فصول هذه المقالة، يتبيّن أنّ تنمية المناطق الجبلية في المغرب، وبالأخص في جهة مراكش-آسفي، ليست مجرد مشروعٍ قطاعي ، بل هي عملية مستمرة تتشابك فيها الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتطلّب تكاملًا حقيقيًا بين السياسات العمومية والمبادرات المحلية. لقد حاول المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل أن يرسم رؤيةً إستراتيجيةً جامعة؛ ترتكز على تحديث البنيات التحتية، وصيانة النظم البيئية، وتثمين الرأسمال البشري والموروث الثقافي، مع مراعاة خصوصيات التراب الجبلي ونقاط ضعفه. وبرغم أنّ إنجازاتٍ مهمّة قد تحققت بالفعل في مجال ربط الدواوير بالطرق، وتأهيل بعض الوحدات الصحية والتعليمية، وإعطاء دفعةٍ لأنشطةٍ اقتصاديةٍ صاعدة كالسياحة البيئية والصناعات التقليدية، إلّا أنّ هناك تحديات أمام تحقيق تنميةٍ عادلةٍ ومستدامةٍ لهذه المناطق.

إنّ التحدّيات القائمة تُحتم اعتماد آلياتٍ مؤسسيةٍ واضحةٍ للمتابعة والتقييم، حتى لا تنحصر الجهود في مبادراتٍ تفتقد إلى وضوح الرؤية على المديين المتوسط والبعيد. فالمناطق الجبلية تبقى معرّضة للتقلبات المناخية، والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والزلازل، كما تُواجه خصاصًا في الموارد المالية وهجرةً بشريةً تقلل من فرص الإقلاع التنموي. لذا، لا بد من توفير دعمٍ قوي من طرف الدولة، مُترجمٍ في سياساتٍ تحفيزية تُعزّز الاستثمار الخاص، وتعطي الأولوية لقطاعاتٍ مهيكلة قابلة للاستدامة مثل الطاقات المتجددة والسياحة الإيكولوجية، فضلًا عن مواكبة التعاونيات والجمعيات الفاعلة في هذه المناطق.

علاوةً على ذلك، تُعدّ المقاربة التشاركية وإشراك الساكنة المحلية في صنع القرار وتنفيذ البرامج شرطًا لا غنى عنه لضمان انخراطهم الفعلي وحرصهم على صيانة المشاريع. فالنجاح الطويل الأمد لأي مخطط تنموي يظل رهينًا بمدى إيمان المواطنين به وقدرتهم على الاندماج فيه وتحويله إلى أفعالٍ تراكميةٍ تؤثّر إيجابًا على حياتهم اليومية. وفوق هذا كله، يُشكّل الحفاظ على الإرث الثقافي والمعماري للمجال الجبلي عاملًا إضافيًا لتأمين هوية هذه المناطق وخصوصيتها، ورافعةً لابتكارٍ اقتصادي قد يحمل في طياته حلولًا غير تقليدية لتحديات الشغل والتنمية المحلية.

من جانبٍ آخر، تلحّ التحولات الكبرى عالميًا—وخاصةً في مجال التغيّرات المناخية—على ضرورة إعادة النظر في طبيعة الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية، بهدف ضمان توازنٍ دقيقٍ بين احتياجات الساكنة ومقتضيات الاستدامة. وعليه، يبرز تفعيل برامجٍ لتأهيل العنصر البشري، سواء من خلال تكوين الأطر المحلية في مجالات التخطيط البيئي والهندسة الجبلية، أو عبر دعم المبادرات الشبابية والابتكارات التقنية التي تراعي حساسية المجال الجبلي. وإلى جانب ذلك، يبقى تعزيز البنية التحتية المعلوماتية-كالبحث العلمي والمعطيات الإحصائية—سبيلًا رئيسًا لرصد التغيرات ومواكبة المشاريع بالبيانات الدقيقة

لائحة المصادروالمراجع:

- سيف النصر، يونس. (2022). الموارد الترابية وإشكالية التنمية الاقتصادية بالمناطق الجبلية، حالة جهة بني ملال خنيفرة. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، 5(18).
- متوكيل، نبيل، وبنطالب، مولود. مفهوم التنمية، أبعادها واستراتيجياتها – المغرب أنموذجا. مجلة العلوم الإنسانية، 13 .(50)
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2017). التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية (رأي رقم 21/2017). الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- مجلس النواب (فرق الأغلبية). (2014). المناطق الجبلية بالمغرب: أية مقاربة تنموية؟ (أعمال اليوم الدراسي المنعقد في 26 يونيو 2014). الرباط: مجلس النواب.
- مجلس جهة مراكش آسفي، الوكالة الحضرية لمراكش، والوكالة الحضرية للصويرة. (2024). المخطط التوجيهي لتهيئة الجبل.
- الناصري، محمد. (2012). الجبال المغربية مركزيتها هامشيتها، تنميتها للأستاذ محمد الناصري . كتاب نُشر في الأصل عام 1995 وتمت ترجمته وإعادة نشره في 2003. مجلة آسيناگ، (7)، 77–83.
- Baali, H. (2024). The Moroccan mountains territorial development through the political adoption process of sustainable development: The North Eastern Mid-Atlas us a study laboratory. Revue territoires environnement et développement (TED), 3(2).